معوقات الصناعة المحلية في العراق وسبل معالجتها

دراسة في ضوء قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

والمعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤

Obstacles to local industry in Iraq and ways to address them
A study in light of the Iraqi Products Protection Law No. (11) of 2010, as amended by Law No. (10) of 2014

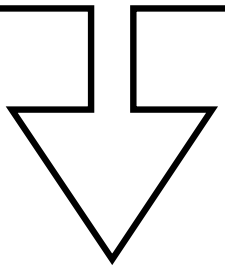

أ.م.د. ميثاق طالب عبد م.د. نهى خالد عيسى

كلية القانون – جامعة بابل

methaqlaw@gmail.com nohaalmosawe85@gmail.com

A. M. Dr.. The charter of a student slave
M. Dr.. Khaled Issa prohibited

Abstract

The local industry sector is the pillar of the national economy, and the oldest in various economic sectors, but it needs real strengthening by the government to be able to compete in the local market and neighboring markets, so it is imperative to strengthen local products and encourage investors to do new industries, especially in light of the great acceleration. In global industries, the emergence of renewable industries every year. And that the development of industrial production in the country requires enabling it to compete with the importer of similar goods, which requires a qualitative industrial production in accordance with international standards, and the follow-up of the local markets by specialized committees capable of detecting the inferior goods that entered the market without undergoing the necessary checks. This measure leads to enabling domestically produced goods to compete with similar products, as the country possesses natural resources that are the most important determinants of the success of the quality national industry in the country.

الملخص

إن قطاع الصناعة المحلية يعتبر عمود الاقتصاد الوطني، والأقدم في مختلف القطاعات ألاقتصادية ولكنه يحتاج لتعزيز حقيقي من قبل الحكومة ليكون قادراً على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، لذا لا بد من تعزيز المنتجات المحلية وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، خاصة في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظهور صناعات متجددة كل عام. وأن تنمية الانتاج الصناعي في البلد تتطلب تمكينه من منافسة المستورد من السلع المماثلة، الأمر الذي يحتاج إلى انتاج صناعي نوعي وفق المواصفات الدولية، ومتابعة الاسواق المحلية من قبل لجان متخصصة قادرة على كشف السلع الرديئة التي دخلت الى الاسواق دون خضوعها للفحوصات اللازمة. وهذا الاجراء يقود الى تمكين السلع المنتجة محليا من منافسة المنتجات المماثلة، كون البلد يملك موارد طبيعية تعد اهم مقومات نجاح الصناعة الوطنية النوعية في البلد.

المقدمة

أن قطاع الصناعة المحلية يعتبر عمود الاقتصاد الوطني، والأقدم في مختلف القطاعات ألاقتصادية ولكنه يحتاج لتعزيز حقيقي من قبل الحكومة ليكون قادراً على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، لذا لا بد من تعزيز المنتجات المحلية وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، خاصة في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظهور صناعات متجددة كل عام. وأن تنمية الانتاج الصناعي في البلد تتطلب تمكينه من منافسة المستورد من السلع المماثلة، الأمر الذي يحتاج إلى انتاج صناعي نوعي وفق المواصفات الدولية، ومتابعة الاسواق المحلية من قبل لجان متخصصة قادرة على كشف السلع الرديئة التي دخلت الى الاسواق دون خضوعها للفحوصات اللازمة. وهذا الاجراء يقود الى تمكين السلع المنتجة محليا من منافسة المنتجات المماثلة، كون البلد يملك موارد طبيعية تعد اهم مقومات نجاح الصناعة الوطنية النوعية في البلد.

لذا لا بد من البدء بعملية التنمية الصناعية وتطبيق استراتيجية لتعزيز المنتجات المحلية، ومعالجات المعوقات التي تتعرض لها بشكل تدريجي، نظراً للدور الذي تلعبه الصناعة في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها احتواء اعداد كبيرة من العاطلين، فضلا عن تفعيل مهن اخرى مرتبطة بهذه الصناعات. لذا لا بد من اعتماد الصناعة الوطنية ونشر ثقافة دعم المنتج المحلي، كونه يعد احدى ركائز تنمية الانتاج الصناعي، مع مراعاة ضرورة التوازن في عرض المنتجات النوعية المحلية والدولية في السوق، كون أن المنافسة قد تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات الوطنية وأسعارها، وهذا غالباً ما يصب في صالح المستهلك.

واستناداً لذلك سنحاول بيان موضوع البحث من خلال مبحثين الأول سيكون للأبعاد الاقتصادية للصناعة المحلية والذي سنتناوله على مطلبين، الأول لواقع الصناعة المحلية ودور المشروعات المتوسطة والصغيرة في تنميتها، والمطلب الثاني للصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها، أما المبحث الثاني فسنعقده لأساليب دعم الصناعة المحلية، وذلك من حيث تمويل الصناعة المحلية، ودعم المنتج الوطني وعلى مطلبين.

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية للصناعة المحلية

نتناول في هذا المبحث الواقع الحالي للصناعة العراقية المحلية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنميتها، فضلاً عن الصعوبات التي تعترض تطور الصناعة المحلية، وذلك على مطلبين، نخصص الأول لواقع الصناعة المحلية، والثاني للصعوبات التي تواجهها.

المطلب الاول: واقع الصناعة المحلية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنميتها

من المعروف إن الصناعة من القطاعات المهمة والبالغة الأهمية، لذا فالبلد عندما يتمكن من تفعيل الواقع الصناعي فسوف يتجه الى التقليل من استيراد السلع وخاصة ذات المواصفات المتوسطة أو الرديئة منها. لا سيما أن الواقع الحالي للصناعة العراقية مؤلم وخاصة لمعامل وشركات القطاع الخاص، التي حاولت العودة للإنتاج إلا انها واجهت مصاعب عدة مما أضطرها للتراجع؛ بسبب وجود السلع المستوردة في السوق التي تقل عنها سعراً وتفوق من حيث الكمية، وعدم وجود اجراءات خاصة لحماية المنتوج الوطني، لذلك نجد انخفاضاً في عدد المنشآت، وقد أدى هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج بسبب الظروف الأمنية وإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الرخيصة المستوردة وغياب القوانين المنظمة للعمل الصناعي في ظل التحولات الجديدة، فضلاً عن انخفاض التيار الكهربائي والغاز للمصانع إلى حدوده الدنيا، وكذلك تعرض المنشآت الإنتاجية العائدة للقطاع العام لأعمال تدمير وسلب، إضافة إلى تقادم الآلات والأجهزة في الشركات الصناعية، وارتفاع عدد العاملين عما كان عليه عام ٢٠٠٢ ، مما قاد إلى تضخم عدد العمال غير المؤهلين، وانعكس سلباً على كلفة الإنتاج وصعوبة المنافسة [١].

ففي الوقت الذي كان فيه معمل انتاج الأدوية في سامراء يغطي حاجة البلد بنسبة تتراوح من ٤٠% – ٥٠%، وينتج حوالي (٢٢٠) مادة طبية مستحضرة ومن مناشئ علمية ذات سمعة دولية عالية، نجده خلال السنوات الأخيرة قد تراجع تراجعاً ملحوظاً في انتاجه بسبب إغراق السوق بالمنتجات الدوائية المماثلة من مناشئ مختلفة وبأسعار رخيصة.

أما الشركة العامة للصناعات الخفيفة كمبردات الهواء، التي تمتاز منتجاتها بالسمعة الطيبة من حيث الكفاءة والمتانة في السوق المحلية، وهي شركة رائدة وتعد مفخرة للصناعة الوطنية تعاني هي الاخرى من ظاهرة الإغراق السلعي السائدة في الأسواق العراقية كالمنتجات الإيرانية مثلاً. وكذلك الحال بالنسبة لمعمل الألبان في أبي غريب، نجده قد توقف توقفاً شبه تام في انتاجه بسبب إغراق السوق العراقية بالمنتجات الأجنبية المماثلة، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكنه من منافسة هذه المنتجات الأجنبية ذات الكميات الكبيرة والسعر المنخفض في الوقت ذاته. لا سيما صناعة الألبسة الجاهزة التي كانت تعد من أهم الصناعات التي أنشأت في العراق، وذلك لتوافر مستلزماتها من الموارد الأولية مع توافر الخبرة والسوق المحلية لها، وما تحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية، اهمها استيعابها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، واجتذابها لرؤوس الأموال بغية الاستثمار، فنلاحظ حالياً بأنها تعاني من عدم وجود دعم حكومي خاصة في مجال القروض الحكومية التي تسهم في تنشيط هذه التجارة، بينما نجد الألبسة الجاهزة الأجنبية تشهد رواجاً في الأسواق العراقية في الوقت الحاضر[٢].

ونظراً لأهمية الصناعة على اقتصاد البلد تقتضي الضرورة بوجوب توفير المقومات الضرورية لإنعاشها ودعم الواقع الصناعي في البلد وإعادة الحياة للمشروعات الصغير والمتوسطة، فإن تشغيل هذه المشاريع سوف يساهم في تقليص البطالة وخفض معدلات التضخم على الصعيد المحلي، ومنع الاستيراد العشوائي ووضع حد لسياسة الإغراق السلعي وفتح الحدود بلا ضوابط.

سيما وان الصناعات المتوسطة والصغيرة، لا تقل اهميتها عن الصناعات الكبيرة ما لها من دور في تنمية اقتصاد الدولة، وتتمثل أهميتها في عدة جوانب منها :

١- تعزيز الاستقلال الاقتصادي : حيث تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي لكونها تعتمد على الموارد والإمكانات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الإنتاج. في حين إن الصناعات الكبيرة في العراق تميزت باعتمادها الشديد على المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، وهذه

التبعية للصناعة الأجنبية جعلت مصير عملية الإنتاج الصناعي في العراق مرهونة بظروف الاستيراد، مما أدى الى انخفاض نسب استغلال الطاقات الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ظهور حالات التوقف الجزئي أو الكلي للعديد من المنشآت الصناعية.

٢- حل مشكلة البطالة: تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على حل مشكلة البطالة، لكونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، لذلك فأن نشر هذا النوع من الصناعات سيؤدي إلى رفع من معدلات تشغيل القوى العاملة. في حين إن الصناعات الكبيرة تميزت بكونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة الرأسمال ولا تستخدم الا نسبة قليلة من القوى العاملة [٣].

٣- التكامل الصناعي: تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز حالة التكامل الصناعي إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، وبما يعزز من حالة الازدواج في الهيكل الصناعي.

٤- لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، كما لا تحتاج الى مستوى مرتفع من المهارات والكفاءات الإنتاجية والإدارية، وهذا الأمر يجعلها تتناسب مع الإمكانات الاستثمارية والتكنيكية والإدارية المحدودة في العراق.

٥- قدرتها على الملائمة مع ظروف العراق الحالية من حيث النقص في مرافق البنية الأساسية وعناصر رأس المال الفوقي الاجتماعي الأخرى وخاصة النقص في الطاقة الكهربائية والوقود والمياه ورداءة طرق الموصلات[٤].

٦- لها أثر إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة. فحاجتها الى إمكانات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الدخول الى تلك الصناعات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة. في حين تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانات استثمارية ضخمة، وستدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي[٥].

٧- تحقيق التنمية المتوازنة: تتميز تلك الصناعات بمرونة الانتشار الموقعي ما يجعلها عنصراً مساعداً في عملية تحقيق التنمية المتوازنة وتقليص التفاوت بين الأقاليم المختلفة في العراق.

٨- التوافق مع التغييرات: تتميز بقابليتها على التوافق مع التغييرات المستمرة المصاحبة للتطور التكنولوجي والتغييرات في أنماط الطلب الاستهلاكي[٦].

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الصناعة المحلية

نلاحظ إن الصناعة في العراق بشكل عام تواجه مشاكل وصعوبات عدة منها الصعوبات التمويلية فنجد أن الصناعات غالباً ما تعتمد على التمويل الذاتي وعلى إمكانياتها المالية المحدودة، ومن الصعب عليها زيادة أموالها عن طريق طرح أسهم إصدار سندات للاقتراض، فضلاً تردد المصارف التجارية في منحها القروض القصيرة أو طويلة الأجل.

والصعوبات التسويقية والإدارية ومن أهمها ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية. بالإضافة إلى عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلي. ونلاحظ أن المستهلك المحلي يفضل المنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية ما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية. لا سيما قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات الإغراق لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار لا يمكن للمنتج المحلي مجاراتها، ما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي لهذه الصناعات وارتفاع الأعباء التسويقية لهذه الصناعات، نتيجة لجوئها إلى البيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار. أي إن هناك زيادة غير المبررة في الواردات ويقصد بها حسب المادة (١/سابعاً) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤ هي (استيراد منتجات الى العراق بكميات متزايدة

غير اغراقية او غير مدعومة سواء اكان هذا التزايد بصورة مطلقة ام نسبية مقارنة بسنوات سابقة والتي تسبب في احداث ضرر جسيم بالمنتجات المحلية المماثلة او المنافسة) .

إضافةً إلى عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، نتيجة لوجود المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق، حيث تعاني معظم هذه الصناعات من ضعف معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية، مما يعقد من الإجراءات المتعلقة بإنجاز معاملاتها، ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية[٧].

وهناك نوع آخر يطلق عليه الصعوبات المعلوماتية التي تعود في الغالب الى ضعف خبرة مالكي المؤسسات الصناعية، مما يقودها إلى إخفاقها تحقيق أهدافها المرجوة، وهذا ما يحد من قدرتها على التصدير، كما إنها تلجأ إلى استخدام أجهزة ومعدات بدائية، ولا تتبع أساليب الصيانة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها لتتماشى مع المواصفات العالمية. كما ان اختيارها للمواد الخام ومستلزمات الإنتاج، قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة[٨].

ويجدر بنا القول بأن المشكلة الأكبر التي تعاني منها الصناعة العراقية والتي تعد من ضمن الصعوبات التي تعاني منها هي مشكلة الإغراق التجاري، والذي يقوم على سياسة التمييز في الأسعار بين السوق الوطنية والأسواق الأجنبية للسلع، حيث يتم بيع السلع في الدولة الأجنبية بسعر اقل من سعر بيعها في سوقها الوطني، أي بيعها بأقل من تكلفة إنتاجها. وقد عرفته منظمة التجارة العالمية (W.T.O)[٩] من خلال اتفاقية مكافحة الاغراق (A.D.A)[١٠] في المادة (٦) منها بأنه ((يعد منتجا ما مغرقا، أي انه ادخل في تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية لمنتج مشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر))[١١]. أما المشرع العراقي فقد عرف الإغراق في المادة (١/ خامساً) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤ بأنه ((توريد منتج اجنبي مماثل للمنتج المحلي الى العراق بسعر اقل من قيمته العادية في سوق البلد المصدر)) . ويقصد بالقيمة العادية في ضوء المادة (١/ سادس عشر) من القانون أعلاه بأنها (سعر المنتج المورد الى العراق عندما يتم وضعه للاستهلاك في البلد المصدر في مجرى التجارة العادية).

ونفهم من ذلك أن فعل الإغراق act of dumping يتحقق ببيع منتجات المصدّر في البلد المستورد بأقل من تكلفة الإنتاج أو من ثمن بيع نفس المنتج في بلد المصدّر، ويثبت ذلك بمقتضى تحقيقات دقيقة يمكن أن تمتد إلى كل من المصدّر والمستورد. وهذا يعني أن الإغراق التجاري يحدث متى ما كان هنالك فرق بين القيمة العادية وسعر التصدير، وبالمقابل لا يتحقق الإغراق إذا كان توريد السلع إلى البلد المستورد بأسعار تفوق ما عليه في البلد المصدر، كما أنه لا يتحقق متى ما كانت أسعار السلع المستوردة والوطنية متساوية، إذن شرط حدوث الإغراق هو وجود فرق بين القيمة العادية وسعر تصدير السلع المستوردة، أي أن تكون أسعار تصديرها اقل من قيمتها العادية. وبذلك يكون الإغراق التجاري في واقعه، ومن وجهة النظر القانونية والاقتصادية تصرفاً تجارياً غير مشروع؛ كونه يسبب الضرر لاقتصاد الدولة، وهذا ما أكدته المادة (١/ عاشراً) من قانون حماية المنتجات العراقية بأن الضرر الجسيم هو(الضرر الواقع او المحتمل وقوعه على المنتجين المحليين الذي يؤدي الى اضعاف أو إعاقة الصناعة او الزراعة بشكل كامل وشامل نتيجة الزيادة غير المبررة في الواردات).

ويترتب على ذلك في الغالب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة لمواجهته دولياً ومحلياً، كونه يسبب ضرر واقع أو محتمل الوقوع على المنتج المحلي المماثل للمنتج المغرق، كفرض ضرائب إضافية على المنتجات المستوردة للبلد[١٢]. وهذا ما نصت عليه المادة (٤) من قانون حماية المنتجات العراقية على أن (اولاً– يقدم المنتج المحلي او من يمثله قانوناً طلباً تحريرياً الى وزير الصناعة والمعادن عن طريق الدائرة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الممارسات الضارة على ان يتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود تلك الممارسات ونوع الضرر الحاصل . ..... ثالثاً– أ– تتولى الدائرة دراسة الطلب والتأكد من استيفائه للشروط المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة. ب – ترفع الدائرة توصياتها الى وزير الصناعة والمعادن خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب في اي من السجلات المنصوص عليها في البند (اولا) من المادة (١٩) من هذا القانون. ..... خامسا – يبت الوزير في توصية الدائرة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (ثالثاً) من هذه المادة خلال (١٥) خمسة عشر

يوماً من تاريخ تسجيلها في مكتبه . سادسا–أ– يصدر الوزير قراره ببدء التحقيق إذا وافق على الطلب المقدم بشأنه، وفي حالة رفض الطلب فلمقدمه الطعن بقرار الرفض خلال مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تبلغه به أمام محكمة القضاء الإداري وفقاً للقانون. ب– في حالة عدم البت بالطلب من قبل الوزير رغم انتهاء المدة المنصوص عليها في البند (خامسا) من هذه المادة يعد الطلب مقبولا. سابعاًـــ يعلن قرار بدء التحقيق في صحيفتين يوميتين في الاقل خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره).

ولهذا نجد أن الكثير من المعامل والشركات الصناعية العراقية شهدت توقفاً شبه تام بسبب تأثير ظاهرة الإغراق السلعي عليها، والذي يتم من خلال بيع الشركات الأجنبية منتجاتها من السلع الصناعية بأسعار رخيصة وحتى دون مستوى تكلفة انتاجها في بلدانها الأصلية، بهدف السيطرة على السوق العراقي والقضاء على المنتج المحلي، ومن ثم رفع اسعار منتجاتها بعد ان تتم السيطرة تماما على السوق، لذا فإن ظاهرة الإغراق كانت وراء توقف أو ضعف الانتاج المحلي.

المبحث الثاني: أساليب دعم الصناعة المحلية

حتى تكون انطلاقة العراق نحو اقتصاديات السوق على وفق خطة مدروسة وواضحة، لا بد من أن يتبنى سلسلة من ألاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، كتهيئة البيئة أللازمة لذلك الإصلاح، وأتباع سياسة نقدية واستثمارية معينة، وغيرها من طرق الدعم الأخرى، وهذا ما سنحاول بيانه في هذا المبحث، من خلال الأساليب التي يمكن اتباعها لدعم الصناعة في العراق وسنقسمه على مطلبين، سنتناول في الأول تمويل الصناعة المحلية، وفي المطلب الثاني دعم المنتج الوطني، باعتبارها من ضمن الاستراتيجيات المتبعة لإصلاح الصناعة المحلية في العراق، وذلك على مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول : تمويل الصناعة المحلية

لغرض تشجيع الصناعة وتطويرها لا بد من اتباع مجموعة من الآليات التمويلية بكافة أنواعها لتحقيق ذلك، منها إرشاد المستثمرين لاختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الوضع الصناعي والتي تتمتع بشروط الجدوى الاقتصادية، مع ضرورة الحرص على تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المشاريع من خلال شبكة معلومات عالمية ومحلية. فضلاً عن توفير

الغطاء التنظيمي والقانوني الخاص بالصناعات. مع ضرورة أن تشتمل برامج الدعم والمساندة لهذه المنشآت أجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعات، وتحسين إمكاناتها على التجهيز والتسويق، والعمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم هذه المؤسسات من خلال تدعيم دور المصرف الصناعي في مجال تقديم القروض لهذه المؤسسات بشروط ميسرة في السداد، وتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تخفيف الضمانات المطلوبة(١٣).

لا سيما الحرص على تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين جودة الإنتاج. وتدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية، وزيادة التسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات مع مراعاة زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة قدرتها التنافسية، وتخفيض تكلفة الإعلان والدعاية والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، وتسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية، وضرورة التأكيد على بناء المجمعات الصناعية المتكاملة للصناعات الصغيرة والمتوسطة مع أعادة توطين المجمعات الصناعية الحضرية، لتحقيق أقصى كفاءة مكانية لجميع المنشآت، ولحماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الحالات السلبية للاحتكاك المباشر بالصناعات الكبيرة (١٤). فضلاً عن القيام بصناعة المنتجات المماثلة والمنافسة، فالأولى يقصد بها المنتجات المحلية المماثلة للمنتج المستورد الى العراق او الذي يشابهه الى حد كبير في مواصفاته او استخداماته، المنتجات المنافسة فهي المنتجات المحلية التي تنافس منتج مستورد الى العراق في استخدامه وان كان لا يماثله (١٥).

وإن السياسة الفنية والتكنولوجية تعد من أهم سبل إصلاح وتشجيع الصناعة المحلية، حيث تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فالتقدم الصناعي ما هو إلا ناتجاً عن التطور الفني والتكنولوجي، والعراق شأنه شأن الدول النامية عمل على اكتساب قدر من التكنولوجيا عن طريق نقلها من مصادر خارجية ومناشئ عديدة، من أجل بناء قاعدة صناعية

متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات الهامة المطلوبة للسوق المحلي. وبناءً على ذلك فأن تحقيق استراتيجية تنموية صناعية تحتاج إلى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي، بغية أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، كالاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية أو المتقدمة، فضلاً عن دراسة أفضل البدائل المتاحة عند اختيار التكنولوجيا بحيث يتم اختيار أفضل أنواع التكنولوجيا، كما يجب أن تتضمن عقود الشراء التدريب الكامل للكادر الوطني على التشغيل والصيانة والمشاركة الفعلية في نصب المعدات. وتوفير ورش للصيانة، ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً وتشجيع الكادر المحلي على القيام بمثل هذه الأعمال وتطويرها . فضلاً عن تشجيع استقدام التكنولوجيا المتطورة إلى العراق بمنح الحوافز المادية وغيرها للقطاع الخاص، وللمستثمرين على جلب هذه التكنولوجيا من مناشيء متعددة. وربط التعليم بكافة أشكاله بما فيه المهني والفني والجامعي بالتكنولوجيا التقنية، بما يخدم الواقع العلمي والتنمية الشاملة. بالإضافة إلى إنشاء مركز للأبحاث الصناعية، ووحدات للأبحاث والدراسات في المنشآت الصناعية الهامة، ترتبط بمركز الأبحاث، يكون مهمتها دراسة كافة المشكلات الفنية والتكنولوجية والعمل على حلها، فضلاً عن العمل على تطوير المنشآت الصناعية بتطوير تكنولوجيا الانتاج، ولا سيما تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في القطاع الصناعي وكذلك لدى الباحثين، والعمل على تفعيل الجهات المشرفة على تسجيل براءات الاختراع والنشر، وقيام الجهات المختصة بالإعلان عن الحوافز المغرية لمن يقدم اختراعاً او ابتكاراً او تطويراً او اكتشافاً جديداً. كما ينبغي الاهتمام بالرقابة على المواصفات والمقاييس، بوصفها الجهة العلمية المختصة في مجال فحص جودة ومواصفات المنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، بما تساهم في تجديد التقنية المطلوبة لتصنيع السلع طبقا للمعايير والمواصفات المطلوبة[١٦].

ومن الجدير بالذكر أن العراق يمتلك أكثر من خمسين ألف مصنع صغير متوقف عن العمل وكذلك أكثر من ألف مصنع كبير في عموم المحافظات العراقية ابرزها معمل الحديد والصلب والأسمدة ومعمل الورق والعديد من المعامل المصانع الأخرى المتوقفة عن العمل. لذا لا بد من النهوض بالواقع الصناعي من جديد وإعادة الحياة لتلك المعامل، وأن الطريق المثالي لذلك هو

أن يقوم صانع القرار الصناعي بحماية المنتج المحلي وعدم إهمال الصناعة وإعادة العمل في المصانع المتوقفة والتي ستوفر عند إعادة تشغيلها آلاف من فرص العمل والقضاء على البطالة.

سيما وأن العراق يستورد بحسب إحصائية وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ مواد بقيمة(٣٤) مليار دولار من عدد من الدول تأتي الصين في المرتبة الأولى تليها إيران ومن ثم تركيا. لذا فإن إعادة المعامل الصناعية إلى العمل، يؤدي إلى انخفاض هذه النسبة، فضلاً عن ذلك فإن قطاع الصناعة يرتبط بباقي القطاعات، أي إن تطويره ينعكس إيجاباً على القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي، إذ تنشيط الصناعة الوطنية يؤدي إلى إعادة تنشيط القطاع الزراعي من جديد بعد أن تراجع كثيرا، فعلى سبيل المثال إن ناحية سفوان كانت تمتلك في السابق ٧٠٠٠ مزرعة تراجعت إلى ٢٠٠٠ مزرعة.

سيما وإن الموارد المالية التي يمتلكها العراق تمكنه من إعادة تشغيل أكثر من ٧٩ مشروعا صناعيا وخصوصا بعد ان بلغت موازنة عام ٢٠١٩ أكثر من ١٣٣ ترليون دينار[١٧].

المطلب الثاني: دعم المنتج الوطني

يقصد بالدعم استناداً للمادة (١/ سادساً) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ المعدل بأنه (المنفعة او المساهمة المالية التي تقدمها الدولة المصدرة بشكل مباشر او غير مباشر بأية وسيلة بما فيها دعم الدخل او الاسعار او كلاهما والتي تؤدي الى تحقيق منفعة لجهات او افراد يقومون بإنتاج المنتجات او نقلها او بيعها او تصديرها).

أما المنتجات فقد عرفتها المادة (١/أولا) من القانون أعلاه بأنها (مجموع السلع الصناعية أو الزراعية (النباتية والحيوانية) المنتجة في العراق بما فيها المحاصيل الزراعية) . حيث أن دعم الصناعات الوطنية والمنتج المحلي واجب وطني؛ لأن ذلك الدعم ينهض اقتصاد الدولة ويسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ويدعم هذه الصناعات في مواصلة مسيرتها ونموها، ولا يتحقق ذلك إلا بتضافر كل الجهود بين القطاعين العام والخاص. فمن الواجب على القطاعات المختصة بالدولة أن تضع خطة طموحة تقضي بإنشاء إدارة أو جهة حكومية تعنى بدعم الصناعات الوطنية بمختلف فئاتها، كاعتماد المنتجات المحلية لتحل بشكل تدريجي وإيجابي محل

المنتج الأجنبي في المناقصات المحلية المختلفة، على أن تلتزم القطاعات الحكومية والخاصة بإعطاء المنتج المحلي الأولوية في العقود الأساسية أو التعاقدات من الباطن في حال كان المنتج المحلي مطابقاً للمواصفات والمقاييس العراقية المعتمدة وبما يتوافق مع سياسات لجان المناقصات والمزايدات في الدولة، وبذلك يضمن الحماية للمنتج الوطني ضد أي ممارسات قد تتسبب له بخسارة أمام المنتج الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك يجب العمل على تسويق المنتجات المحلية باتجاه الأسواق الخارجية، حيث سيساهم ذلك في دعم كبير للصناعات الوطنية والتي ستصب في نهاية المطاف في الاقتصاد العام للدولة. لذلك فإنه من الواجب التدقيق على نصيب الصناعات الوطنية المختلفة في التعاقدات والمشاريع في القطاعين العام والخاص، مما يضمن إحلالاً تدريجيًا ومدروسًا للمنتجات الوطنية بديلاً عن المنتجات الأجنبية. فضلاً عن فرض رسوم إغراق على المنتج المستورد على ان تودع هذه الرسوم بشكل تأمينات لدى الهيئة العامة للكمارك، هذا ما أشارت إليه المادة (١٢/ أولاً– أ) من قانون حماية المنتجات العراقية.

فضلاً عن الحملة التي أطلقت مؤخرا على منصات التواصل الاجتماعي والتي تسعى لحماية المنتج المحلي والترويج له خاصةً بعد ثورة اكتوبر٢٠١٩، حيث أصبح دعم المنتج المحلي حكومياً جزءً من مطالب المتظاهرين من خلال رفع شعار " صنع في العراق " وتشجيع ما يتم تصنيعه بأيادي عراقية، ويتم ذلك عن طريق فتح المعامل المغلقة وزج الشباب العاطلين عن العمل في تلك المعامل بعد إعادة تشغيلها. حيث أن هذه الحملات تعتبر حماية مجتمعية للمنتج المحلي، قد تساعد على توسع الأسواق الداخلية واستيعاب المزيد من المنتجات المحلية. وهذا الترويج والدعم للمنتج المحلي سيوفر للشباب من فرص عمل وكذلك إعادة الحياة الصناعية للعراق.

لذا لا من إن العمل على تسهيل منح القروض للمشاريع الصناعية بفائدة مخفضة وتوزيع قطع الأراضي لإنشاء معامل صغيرة ومتوسطة لتعزيز الصناعة الوطنية ودعم منتجاتها.

وإن دعم المنتج الوطني وحماية المنتجات الوطنية لا يقف عند هذا الحد، بل لا بد من أن يكون للدولة دور أساسي في ذلك، ويتمثل بقيامها في إيجاد بنية تشريعية لحماية الإنتاج الوطني تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة من خلال العمل بقانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنة

٢٠١٠ وكذلك تشكيل جهاز لمكافحة الإغراق وتزويده بالكوادر والخبرات القادرة على التعامل مع القضايا المتعلقة بالممارسات الضارة على صعيد التجارة الدولية، لذا نجد إن القانون أعلاه قد أشار إلى بعض التدابير اللازم اتخاذها لحماية ودعم المنتجات العراقية وهي ما نصت عليها المادة (١٨) منه على أن (يتخذ الوزير بعد انتهاء التحقيقات لمواجهة الممارسات الضارة التدابير النهائية الآتية: اولاً– تدابير مكافحة الاغراق: فرض رسم إغراق يساوي هامش الاغراق اذا كان سعر تصديـــر المنتج المستورد الى جمهورية العراق اقل من قيمته العادية .

ثانياً– التدابير التعويضية: فرض رسوم كمركية تعويضية وفقاً للقانون تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى جمهورية العراق .

ثالثاً– التدابير الوقائية: الاجراءات التي تفرض استناداً الى احكام المادة (١٤) من هذا القانون لمواجهة الزيادة غير المبررة في الواردات وتحدد هذه الاجراءات بتعليمات يصدرها الوزير)[١٨] .

ويتضح مما تقدم بأنه إذا لم يتم الاستعداد بوضع سياسات واضحة وحلول واقعية للتعامل مع الوضع المستقبلي لمواجهة الآثار المحتملة الناجمة عن تحرير التجارة، فإن الوضع سيكون كارثيا حيث من المؤكد أن مصانع كثيرة ستغلق ومشاريع عديدة ستفشل ومعدل البطالة سيتضاعف. وأيضاً دور المستهلك مهم وأساسي في تشجيع ودعم المنتجات الوطنية من خلال الإقبال عليها وخاصة عندما تكون مماثلة أو أعلى جودة من المنتجات المستوردة. فالمنتجين المحليين هم المتضرر الأول من أي ممارسات ناتجة عن تحرير التجارة وآلية السوق المفتوحة، لذلك فعند قيام كل من الدولة والمستهلك والمنتج بدوره، فإن ذلك سيؤدي إلى انتعاش الاستثمارات والمشاريع المحلية، وستكون قادرة على الصمود أمام التحديات المتوقعة، وزيادة معدل التنمية، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على مستوى دخل الفرد وتعزيز الاقتصاد الوطني، ويستفيد من ذلك الجميع منتجين ومستهلكين[١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والمعادن قد أعلنت جملة التوصيات تمخضت عن الحلقة النقاشية التي عقدتها الوزارة بالتعاون مع منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية في مجلس النواب العراقي لدعم المنتج الوطني ووضع حلول جذرية للاعتماد على المنتج المحلي بدلا من المنتج المستورد وتشجيع الصناعة الوطنية تحت شعار (بدعم صناعتنا نرسخ سيادتنا)، وذلك بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٧، و قد تم الاتفاق على جملة من المقررات وهي[٢٠]:

أولاً: تفعيل العمل بالمادة (٢٧/أ) من قانون الموازنة المالية العامة لسنة ٢٠١٧ بالزام الوزارات الاتحادية والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة بشراء احتياجاتها من منتجات الوزارات الاتحادية او المنتج المحلي مع اعطاء مرونة في فروقات السعر لصالح المنتج العراقي وقيام ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وفقا للمهام المناطة بكل منهما بمراقبة مستوى التطبيق ومساءلة المقصرين.

ثانيا: قيام الوزارات الاتحادية والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة بتزويد وزارة الصناعة والمعادن باحتياجاتها السنوية من المنتجات الوطنية المختلفة ليتسنى للوزارة المذكورة الوقت الكافي لتهيئة مستلزمات الانتاج وتوفير الطاقات الانتاجية اللازمة وتولي الامانة العامة لمجلس الوزراء متابعة التنفيذ.

ثالثا: التزام وزارة الصناعة والمعادن والجهات ذات العلاقة بتفعيل العمل بالنصوص الواردة في قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ لمكافحة اغراق السوق مع رفع الحماية عن المنتجات التي لا تقل قيمتها المضافة عن ٢٥% .

رابعا: الزام وزارة النفط بتقديم الدعم المطلوب للصناعة الوطنية من خلال تأمين مختلف انواع الوقود وللقطاعين العام والخاص بأسعار مخفضة ومدعومة وتولي الامانة العامة لمجلس الوزراء متابعة التنفيذ.

خامسا: الزام وزارة الكهرباء بتجهيز الصناعات الوطنية بالكهرباء وبأسعار مدعومة وتولي الامانة العامة لمجلس الوزراء متابعة التنفيذ.

سادسا: قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس شورى الدولة ولجان مجلس النواب كلا حسب مهامه واختصاصاته بالإسراع بإجراءات سن القوانين المقترحة ذات العلاقة بالقطاع

الصناعي ومنها تعديل قانون الاستثمار المعدني رقم (٩١) لسنة ١٩٨٨ وتعديل قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لعام ١٩٩٨ وتعديل قانون دعم المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ وقانون المدن الصناعية وقانون الطاقة المتجددة.

سابعا: قيام وزارة الصناعة والمعادن بالسعي لتخفيض كلف الانتاج في مصانع القطاع العام لدعم سعر المنتج المحلي بالتزامن مع وجوب قيام الشركات بتطبيق المواصفات القياسية في الانتاج والتسويق ومتابعة تحديثها واعتماد معايير التصنيع الجيد والحصول على شهادات الايزو للمنتجات الوطنية.

ثامنا: قيام وزارة الصناعة والمعادن ولجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية بإعادة النظر بالتشريعات النافذة (القوانين والانظمة والتعليمات) بهدف اقتراح التعديلات اللازمة بما يساهم في انسيابية تسويق المنتجات الصناعية المحلية المنتجة من قبل القطاع العام او الخاص.

تاسعا: قيام وزارة الصناعة والمعادن بإعادة احياء الصناعات العسكرية في العراق لتجاوز حالات الاستيراد واستزاف الاموال جرّاء الانفاق العسكري مع ضرورة الاستعانة بالخبرات الاجنبية واستقطابها لبلوغ الاهداف المرسومة والمساهمة في تطوير القاعدة الصناعية.

عاشرا: التزام وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بتفعيل العمل بالنصوص الواردة في قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ والرسوم بما يساهم في رفع القدرة التنافسية للمنتج العراقي.

احدى عشر: التزام شبكة الاعلام العراقي ووسائل الاعلام الرسمية المختلفة بتبني مبادرة وطنية مستمرة واعلانات ترويجية محترفة داعمة للمنتوج الوطني تعتمد كوادر الشركات المنتجة بالتنسيق مع المؤسسات الانتاجية في القطاع العام والمختلط والخاص بهدف زيادة اقبال المستهلكين عليه وذلك للدور الفعال الذي يمثله الاعلام في هذا المجال ومساهمة وسائل الاعلام المحلية المختلفة الاخرى بهذه الحملة ضمن اطار الشعور العالي بالمسؤولية تجاه المنتج الوطن.

اثنى عشر: قيام وزارة الصناعة والمعادن والجهات الاخرى ذات العلاقة بتنمية الصناعات الوطنية المعتمدة على مواد اولية متوفرة محليا وتقدم كافة التسهيلات الداعمة لها.

ثلاثة عشر: قيام وزارة الصناعة والمعادن وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار والجهات الاخرى ذات العلاقة بوضع استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الانتاجية واعلائها بما يعزز من الاستغلال الامثل للموارد المحلية وزيادة الانتاج الوطني.

أربعة عشر: تسهيل تخصيص الاراضي لأغراض إقامة المشاريع الاستثمارية من قبل الوزارات والمحافظات المختصة والجهات الاخرى ذات العلاقة.

خمسة عشر: قيام الوزارات المختصة بتخويل ممثليها في النافذة الواحدة الصلاحيات المطلوبة لتسهيل عملية منح الاجازة الاستثمارية.

ستة عشر: التزام الجهات القطاعية بالتوقيتات المنصوص عليها ضمن قانون الاستثمار النافذ في اجابة الهيئة الوطنية للاستثمار بالرأي الفني لتسهيل عملية اجابة المستثمر.

سبعة عشر: قيام وزارة المالية ومن خلال المصارف المحلية بالمساهمة في تمويل المشاريع المجازة من قبل هيئات الاستثمار.

ثمانية عشر: التزام امانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة والمحافظات والجهات الاخرى ذات العلاقة بتطوير البنى التحتية بما يساهم في تسهيل عمل المشاريع الاستثمارية.

تسعة عشر: التزام الحكومة والكتل السياسية بالحفاظ على استقلالية هيئات الاستثمار وابعاد عملها عن التجاذبات السياسية وذلك لحساسية عملها.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات، والتي سنبينها على فقرتين:

أولاً/ النتائج

١- أن الواقع الحالي للنشاط الصناعي في العراق يعاني من التأخر في توفير الدعم المالي لغرض تمكينه من إطلاق عملية تطوير وتحديث شاملة، وإعادة تأهيل عماله، وتطوير البنية التحتية.

٢- إن انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي وغير مسؤول لكل أنواع السلع الأجنبية الصناعية والزراعية والمواد الغذائية وكل شيء، من دون ضوابط ولا الخضوع للرسوم الكمركية، الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من المصانع عن الإنتاج ومعاناة البعض الأخر منها لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الإنتاج؛ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار وعدم القدرة التنافسية، مما أدى إلى تراجع نشاطها وجودة منتجاتها.

٣- أن العديد من السلع الصناعية المستوردة تباع بأسعار رخيصة وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها في بلدانها الأصلية، مما يثير الشكوك حول وجود حالة الإغراق، الذي يقصد به قيام بعض الشركات ببيع منتجاتها بأسعار دون التكلفة الحقيقة بهدف السيطرة على السوق العراقي وإزاحة الإنتاج المحلي، ومن ثم تتعمد في رفع أسعار منتجاتها بعد أن تتم السيطرة تماما على السوق.

٤- لا بد من دعم وتشجيع الصناعة الوطنية من خلال طرق التمويل كافة سواء أكان التكنولوجية أو النقدية أو الاستثمارية، فضلاً عن دعم المنتج المحلي ليصل إلى المستوى المطلوب من حيث المواصفات والجودة بالنسبة للسوق والمستهلك، وبذلك يتم تسويق المنتجات المحلية بدلاً عن الأجنبية المستوردة.

ثانياً: التوصيات

١- إعادة تشغيل المعامل المتوقفة عن العمل وتأهيلها وإعادة نشاطها كالسابق، خاصة معامل الأدوية والسلع والمنتجات الاستهلاكية.

٢- توفير الحماية النسبية للصناعات من الاستيراد غير المنظم للسلع والبضائع الأجنبية.

٣- سن التشريعات التي تضمن حقوق الملكية الفكرية من الاختراعات والابتكارات، مما يشجع دور القطاعين العام والخاص ومساهمتهما في المشاريع الاقتصادية والتنموية.

٤- وضع حلول جذرية للاعتماد على المنتج المحلي بدلاً من المنتج المستورد وتشجيع الصناعة الوطنية خدمة لبلدنا العزيز.

٥- تسليط الضوء على القوانين التي تهدف الى حماية المنتج المحلي كقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠، الذي جاء انسجاما مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي ، وكذلك قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠، وقانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠، باعتبارها قوانين تتعلق بالاقتصاد العراقي، لا سيما وأن العراق في الوقت الحاضر يحتاج إلى قاعدة قانونية مؤسساتية لإعادة نشاط القطاع الصناعي ودعمه ودفع عجلته إلى الأمام.

الهوامش

١- ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، بحث صدر عن مديرية الاحصاء الصناعي، ٢٠١٢، ص٣ وما بعدها.

٢- ينظر د. نغم حسين نعمة، سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي – تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق- ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد ٧، العدد ٣٠، ٢٠١٤، ص١٦.

٣- ولمزيد من التفصيل حول ذلك ينظر شادي يوسف العبدالله و ساهر محمد عدوس، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة إربد، بحث منشور في المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال (Global Journal of Economic and Business) ، المجلد ٣، العدد ٣، الأردن، ٢٠١٧، ص٧ وما بعدها.

٤- ينظر د. عبد جواد كاظم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية النموذج الجزائري، بحث منشور في مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن عشر، بدون سنة نشر، ص٥و٦. وكذلك د. ثائر محمود رشيد والباحثة إيناس محمد رشيد ، استراتيجية دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥ ، العدد ١٠، ٢٠١٣، ص٣.

٥- ينظر بذات المعنى سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١، ص١٩.

٦- ينظر بذات المعنى ياسمين سعدون صليبي، مصدر سابق، ص٦ وما بعدها .

٧- ينظر بذات المعنى أحمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثره في التشغيل، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد التاسع والستون، ٢٠٠٨، ص٦ وما بعدها.

٨- خطوات واستراتيجية تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الاستثمارية، مقالة أكاديمية منشورة على موقع الانترنت وعلى الموقع الالكتروني (http://www.investdiw.gov.iq)

٩- (W.T.O) هي اختصار لـ World Trade Organization تأسس بمذه سنة ١٩٩٥ مقرها جنيف بسويسرا وظيفتها ضمان انسياب حرية التجارة العالمية فضلا عن تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول.

10- Anti-dumping agreement

11- see Article 6 on ADA ((A product is to be considered as been dumped i.e. in trade into the commerce of other country at less than its normal value if the export price of the product exported from one country to another is less than the comparable price ,in the ordinary course of trade for the like product when destined for consummation in the exporting country)).

١٢- ينظر بذات المعنى د. علي فوزي الموسوي، والست عبير سامي هادي، الحماية المدنية للمُنتج الوطني من الإغراق التجاري، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد العاشر، بدون سنة نشر، ص٢، وكذلك فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٤٢.

١٣- ينظر بذات المعنى سحر قاسم محمد، مصدر سابق، ص١٩.

١٤- الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠، أعدت من قبل فريق عمل من وزارة الصناعة والمعادن والقطاع الخاص بدعم من هيئة المستشارين إضافة إلى الإسناد الفني من خبراء منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٣، ص٩ وما بعدها.

١٥- هذا ما نصت عليه الفقرة (ثانياً وثالثاً) من المادة (١) من قانون حماية المنتجات العراقية .

١٦- ولمزيد من التفصيل ينظر د. يحيي غني النجار ورياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها(رؤية مستقبلية)، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون، ٢٠١٧، ص١٢. وكذلك د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي (الواقع الحالي وتحديات المستقبل)، سلسلة محاضرات، أصدرت من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص٤٢ وما بعدها.

١٧- حملة دعم المنتج الوطني(هل تحقق أهدافها ويحصل الاكتفاء الذاتي في العراق)، تقرير نور التميمي، صحيفة المربد، تحقيقات١٧ كانون الأول ٢٠١٩، منشور على الموقع الالكتروني (https://www.almirbad.com)

١٨- نصت المادة (١٤) من القانون ذاته على أنه (لمجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الصناعة والمعادن اتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير الوقائية لمواجهة الممارسات الضارة نتيجة للتزايد في الواردات غير المبررة على النحو الآتي: أولاً – تحديد الحصص الكمية التي يجوز استيرادها من المنتج المستورد. ثانياً – فرض تعريفة كمركية على المنتج المستورد أو زيادة التعريفة الكمركية المطبقة عليه أو الغاء التعريفة المطبقة أو تخفيضها على مادة مستوردة تدخل في إنتاج المنتج المماثل. ثالثاً– تحدد أشكال هذه التدابير وحالاتها بموجب تعليمات يصدرها الوزير. رابعاً – أي إجراءات تساعد المنتجين المحليين على التكيّف مع المنتجات المستوردة شريطة عدم تعارضها مع المصلحة العامة والتزامات جمهورية العراق بموجب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة) .

١٩- ينظر بذات المعنى ينظر د. مظهر محمد صالح، رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الإنتاج، أوراق في السياسة الصناعية، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وعلى الموقع الالكتروني (http://iraqieconomists.net) في ٢٠١٩، ص١ وما بعدها.

٢٠- منشور على الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والمعادن(www.industry.gov.iq)

المصادر

١- أحمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثره في التشغيل، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد التاسع والستون، ٢٠٠٨.

٢- د. ثائر محمود رشيد والباحثة إيناس محمد رشيد ، استراتيجية دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥ ، العدد ١٠، ٢٠١٣.

٣- سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١.

٤- شادي يوسف العبدالله و ساهر محمد عدوس، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة إربد، بحث منشور في المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال Global Journal of Economic and Business)) ، المجلد ٣، العدد ٣، الأردن، ٢٠١٧.

٥- د. عبد جواد كاظم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية النموذج الجزائري، بحث منشور في مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثامن عشر، بدون سنة نشر

٦- د. علي فوزي الموسوي، والست عبير سامي هادي، الحماية المدنية للمُنتِج الوطني من الإغراق التجاري، بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد العاشر، بدون سنة نشر.

٧- فاضل جواد دهش، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٨- د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي (الواقع الحالي وتحديات المستقبل)، سلسلة محاضرات، صادرة من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦.

٩- د. مظهر محمد صالح، رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الإنتاج، أوراق في السياسة الصناعية، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وعلى الموقع الالكتروني (http://iraqieconomists.net) في ٢٠١٩.

١٠- د. نغم حسين نعمة، سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي – تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق–، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد ٧، العدد ٣٠، ٢٠١٤.

١١- ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، بحث صدر عن مديرية الاحصاء الصناعي، ٢٠١٢.

١٢- د. يحيي غني النجار ورياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها(رؤية مستقبلية)، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون، ٢٠١٧.

١٣- خطوات واستراتيجية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الاستثمارية، مقالة أكاديمية منشورة على موقع الانترنت وعلى الموقع الالكتروني (http://www.investdiw.gov.iq)

١٤- الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠، أعدت من قبل فريق عمل من وزارة الصناعة والمعادن والقطاع الخاص بدعم من هيئة المستشارين إضافة إلى الإسناد الفني من خبراء منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١٣، ص٩ وما بعدها. منشور على الموقع الالكتروني (www.industry.gov.iq)

١٥- حملة دعم المنتج الوطني(هل تحقق أهدافها ويحصل الاكتفاء الذاتي في العراق)، تقرير نور التميمي، صحيفة المربد، تحقيقات١٧ كانون الأول ٢٠١٩، منشور على الموقع الالكتروني (https://www.almirbad.com)

القوانين

قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ والمعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤.